هذا ، اضافة الى ان التعاون بين السلطة والهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين ، كان سيلقي على عاتق العهد الجديد في مصر تبعات سياسية لم يكن على استعداد لتحملها . ولذا وافقت حكومة مصر على قرار لمجلس الجامعة العربية ، يعتبر بمثابة تصفية لحكومة عموم فلسطين ، كما هو واضح من نصه : « نظرا لتوقف اعمال حكومة عموم فلسطين بسبب الظروف الراهنة يكون رئيس الحكومة ممثلا لفلسطين في مجلس جامعة الدول العربية ، ويصرف له مبلغ ١٥٠٠ جنيه مصري تأمينا لنفقات مكتبه لعام ١٩٥٢ ، وذلك من الاموال التي تحت يد الخبراء الماليين » (٣) .

أما الطرف التقليدي المنافس لحكومة عموم فلسطين ، أي آل الشوا ، فلم يكن يشكل البديل لها جماهيريا ، او سياسيا ، ولم يكن من مصلحة الثورة التعامل معه ، خاصة وان جل ما عرف عنه هو التعاون مع الانتداب البريطاني ، الذي سلمه رئاسة بلدية غزة حتى قيام الثورة المصرية ، وكذلك دعواته العدائية ضد المصريين في ١٩٥١ ، وتبنيه محاولات نقل القوات البريطانية من قناة السويس الى قطاع غزة تحت شعار « دعوا الدولارات تدخل كي نستطيع التنفس » . ولذا ، فعندما بادرت الثورة المصرية ، بعد أقل من شهر واحد على قيامها ، الى اقصاء السيد رشدي الشوا رئيس بلدية غزة ، المعين منذ ايام الانتداب البريطاني ، عينت بدلا منه الشيخ عمر صوان ، الذي كان يعتبر رأس جماعة الاخوان المسلمين في قطاع غزة ، بدلا من تعيين احد رجالات الهيئة العربية العليا في القطاع ، على الرغم من تزعم هؤلاء لحملة اقصاء رئيس البلدية .

ولكافة الاعتبارات التي اشير اليها ، كان الاخوان المسلمون يعاملون بوصفهم حزب السلطة ، وبذلك قطفوا ثمار التسهيلات الرسمية التي قدمت اليهم ، دون ان يفقدهم ذلك صفة حزب المعارضة الذي سبق ان ضرب ولوحق، وما جره هذا عليهم من عطف جماهيري . وقد بلغت الرعاية والتسهيلات التي كانت تقدم اليهم الى درجة ان مهرجاناتهم واحتفالاتهم كانت تتم برعاية الحاكم الاداري العام او نائبه (٤) .

الشيوعيون

جابه الشيوعيون في قطاع غزة عدة عقبات أثرت سلبيا على مجمل نشاطهم. وفي طليعة هذه العقبات ، طبيعة الثقافة السائدة في المجتمع ، والموقف السياسي الذي اتخذوه تجاه القضية الفلسطينية ، بموافقتهم على تقسيم فلسطين ، والموقف المادي والقمعي الذي اتخذته الجهات الرسمية ضدهم .